

الترجمة في قانون الأعمال

بوجلال مفتاح / جامعة وهران

يعد قانون الأعمال (Droit des Affaires) على الأرجح، من بين أهم فروع القانون الخاص، التي تتأثر كثيرا بالقواعد والتنظيمات القانونية الأجنبية والدولية، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية، التي يهيمن عليها نظام اقتصاد السوق، في ظل المؤسسات الدولية التي تعمل على نشره وتدعيمه، كما هو عليه الحال بالنسبة لمنظمة التجارة الدولية. وبالتالي، فتأثير القانون المقارن على قانون الأعمال في هذا المضممار، هو من طبيعة الأمور. ومن ثم، فإن الإشارة إلى القانون المقارن، تقصد بالضرورة الترجمة القانونية.

إن الترجمة القانونية بوصفها وسيلة عملية وضرورية في ميدان التجارة والأعمال، تظهر بوضوح على المستوى الدولي في التعاملات التجارية بالمفهوم القانوني لهذه الكلمة، عند إبرام العقود والاتفاقيات أو الصفقات. كما تبرز أيضا على المستوى التشريعي (الدخلي)، من خلال سعي المشرع الوطني إلى تبني التنظيمات القانونية الأجنبية، خاصة وأن ذلك يمثل -عمليا- أحسن وسيلة لجلب الاستثمار الأجنبي.

أما على مستوى التعاملات التجارية، وبالأخص ما يتعلق منها بالعقود التجارية، تصبح الترجمة أداة عملية لا غنى عنها في يد رجال الأعمال، من أجل تحقيق هذه الصفقات التجارية، وكذا من أجل المحافظة على مصالح الأطراف المعنية اعتبارا أن سوء الترجمة على هذا المستوى من التعامل التجاري قد يلحق أضرارا أو خسائر مالية كبيرة. والترجمة القانونية في هذا المجال تمتد عبر كامل مراحل التعامل، انطلاقا من مرحلة المفاوضات، فمرحلة

الإبرام الفعلي للعقود وتنفيذها على أرض الواقع؛ بل وتصبح جد مهمة عند حدوث نزاع قانوني بين الأطراف، خاصة إذا تم الاتفاق على طرحه على هيئات التحكيم، وهو ما يعد من الطرق المستعملة في هذا المجال، ربعا للوقت الذي يمكن أن يستغرقه طرح النزاع أمام القضاء الداخلي. وللعلم، فإن هيئات التحكيم الدولية، هي مؤسسات تستعمل في عملها عدة لغات، لعل من أهمها اللغة الإنكليزية، لغة الأعمال.

كما يجب الإشارة في ميدان التعامل التجاري، إلى أن هناك العديد من التنظيمات (القانونية) التي جرى العمل على تطبيقها بين المتعاملين الاقتصاديين، رغم أنها ليست صادرة عن أية جهة أو هيئة تشريعية سواء كانت دولية أو وطنية، منها

على سبيل المثال، قواعد التعامل بالاعتماد المستندي (le Crédit Documentaire) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (1).

أما على مستوى التشريع - الداخلي - الوطني، فإن الترجمة تعد وسيلة هامة لترقية القانون، حسب رأي الفقيه الفرنسي (2) (François TERRÉ). ولعل الترجمة في هذا المستوى قبل أن تستعمل من قبل الهيئة التشريعية، لا بد أن تمر على الفقه القانوني، الذي يكمن هدفه في البحث عن أحسن التجارب التنظيمية القانونية في القانون المقارن من أجل فهمها في اللغة المصدر، وثم بعد ذلك، إعادة صياغتها في اللغة الهدف حسب تعبير المختصين في الترجمة.

ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى التجربة الفرنسية عندما قام المختصون في مجال الاقتصاد وقانون الأعمال بترجمة مصطلح ما يسمى في القانون الأمريكي والإنكليزي بـ : Corporate Governance وهي تسمية أطلقت في ظل هذين القانونين على التوالي، بصدد نظرية تعنى بتنظيم سلطات التسيير والإدارة داخل شركات الأموال، وبالأخص منها المسعرة في سوق

الترجمة في قانون الأعمال

البورصة، بهدف تحقيق مصلحة هذه الشركات، بما في ذلك مصلحة المساهمين في رأسمالها.

غير أن هذه الترجمة التي تم تقديمها في مقابل المصطلح الإنكليزي، لا تعد حسب البعض مقابلا صحيحا لمضمون هذا المفهوم في القانون الأمريكي أو الإنكليزي، إذ أصبح الفقهاء يتكلمون في اللغة الفرنسية عن مصطلح: "Gouvernement d'entreprise ou gouvernement de société"، أي "حكومة" المؤسسة أو حكومة الشركة، والذي لا يجسد في الحقيقة جوهر هذا المصطلح أو هذه النظرية في اللغة الإنكليزية، على اعتبار أن مصطلح الحكومة يعكس مفهوم الهيكل، بما يحمله من مدلول سياسي، في حين أن مدلول المفهوم حسب ما هو معمول به في الفقه، الواقع والقانون الأمريكي على وجه الخصوص، يعني مجموع القواعد والتنظيمات القانونية وحتى الأخلاقية منها (règles de déontologie) المنظمة لمديري أو مسيري الشركات. وبالتالي، يصبح للترجمة القانونية، وبالتحديد طرائق الترجمة القانونية (Procédés de traduction)، على هذا المستوى الأهمية التي يستحقها نقل المفاهيم القانونية من نظام قانوني لآخر، دون أي إخلال تغيير.

يرى (Jean-Claude GEMAR) أحد فقهاء الترجمة القانونية، أن طرائق الترجمة القانونية، لا تختلف كثيرا عن طرائق الترجمة العادية، على اعتبار أن الغاية واحدة، وهي وصول الرسالة مفهومة إلى الطرف المعني، إلا أن الترجمة القانونية تختلف لتصبح تخصصا قائما بذاته، متعدد المعطيات والمجالات التي يجمعه (3). إن هذا الرأي، إذا كان صادقا في ميدان القانون عموما، فإنه يصبح أكثر صدقا على مستوى قانون الأعمال، الذي يجمع بطبيعته عدة تخصصات مختلفة، من علوم قانونية بحتة إلى علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، وغيرها، مما ينظم ويحكم التعامل التجاري.

بوجلال مفتاح

وعليه، فإنه إن كان لطلبة الترجمة، وخاصة منهم المختصون في القانون، مستقبل مشرق في الميدان القانوني بصفة عامة، فإن هذا المستقبل يكون بلا شك أكثر إشراقا، في مجال قانون الأعمال، المتعدد التخصصات والمستويات، والذي لا تحصره أية حدود إقليمية.

الهوامش:

1- La Chambre du Commerce International : C. C. I.

2- F. TERRÉ, *Brèves notions sur les problèmes de la traduction juridique*, Rev. int. dr. comp. 1996-2, p. 348.

3- J.-Cl. GÉMAR, *La traduction juridique et son enseignement : aspects théoriques et pratiques*, Meta, 1979, p. 37 : « l'objectif est toujours de faire passer un message de manière à ce qu'il soit compris par le destinataire ... toutefois, la traduction juridique s'écarte des méthodes techniques et des préoccupations des autres formes de traduction et constitue « une discipline à part entière, originale par son objet, très complexe par la diversité des données et la grande variété des domaines qu'elle regroupe. »